

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٤

بتعديل المادة الاولى من قانون تنظيم محكمة المرور

من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمرور وفي الجرح المنصوص
عليها في المادتين ١٥٤ و ١٦٤ من قانون الجزاء ، اذا نشأت هذه
الجرح من مخالفة لاحكام قانون المرور السالفة الذكر » .

مادة ثانية

على وزيرى العدل والداخلية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نائب امير الكويت
جابر الاحمد الجابر

صدر فى ٢٣ ربيع الاول ١٣٨٤ هـ
الموافق ٢ اغسطس ١٩٦٤ م

نائب امير الكويت

نحن جابر الاحمد الجابر

بعد الاطلاع على المواد ٦١ و ١٦٥ و ١٦٤ من الدستور .
وعلى قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية .

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم محكمة المرور .

وافق مجلس الامة على القانون الاتى نصه ، وقد صدقنا عليه
واصدرناه .

مادة اولى

المحامي مسفر عايش
mesferlaw.com

تلغى الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من القانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٦٠ بتنظيم محكمة المرور بحيث يصبح نصها كما يلى :

« تنشأ محكمة تتبع الدائرة الجزائية بالمحكمة الكلية وتختص
بالنظر فى جنح ومخالفات المرور المنصوص عليها فى المواد ٦٤ و ٧٢

مذكرة ايضاحية

ذلك من تبسيط فى الاجراءات مما يؤدي الى التخفيف من أعباء القضاء
بصفة عامة فلا ينظر النزاع الا مرة واحدة بشقيه الجزائي والمدنى .
ولما كان التشريع الكويتى قد أخذ بهذا المبدأ فى المواد ١١١ الى
١١٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الاجراءات
والمحاكمات الجزائية بل أجاز فى المادة ١١٥ منه « للمحكمة حين تدين
المتهم أن تلزمه من تلقاء نفسها بدفع تعويض عن الاضرار التي ترتبت
على الجريمة »

ولما كان قد تبين من استقراء الاحصاءات القضائية أن دعاوى
التعويض المرتبة على الجرائم المنصوص عليها فى المادة الاولى من
من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد كثرت بعد أن
تطور العمران فى الدولة وزاد النشاط فيها فانه من الاوفق أن تختص
محكمة المرور بنظر تلك الدعاوى طبقاً للقواعد الواردة فى المادة ١١١
وما بعدها من قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية وذلك ضماناً
لسرعة الفصل فيها وتيسير - السبل للتقاضى .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم
محكمة المرور على أن « تنشأ محكمة تتبع الدائرة الجزائية بالمحكمة
الكلية وتختص بالنظر فى جنح ومخالفات المرور المنصوص عليها فى
المواد ٦٤ ، ٧٢ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالمرور وفى
الجرح المنصوص عليها فى المادتين ١٥٤ ، ١٦٤ من قانون الجزاء اذا
نشأت هذه الجرح عن مخالفة لاحكام قانون المرور السالف الذكر .
اما دعاوى المسؤولية المدنية والتعويض فتبقى فى اختصاص
الدائرة المدنية » .

ومفاد نص الفقرة الثانية لهذه المادة عدم تخويل محكمة المرور
سلطة النظر فى دعاوى المسؤولية المدنية - والتعويض المترتبة على
الجرائم المنصوص عليها فى صدر تلك المادة .

ولما كان من المقرر أن القضاء الجنائي أقدر على الفصل فى
المنازعات الناشئة عن الجرائم بما أباح له القانون من حرية البحث
والاقتناع وهو بصدد الفصل فى الجرائم المطروحة عليه فضلاً عما فى